

منشور مالي رقم (١٢) لعام ٢٠١٥م

بشأن ضبط مصروفات الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية

أصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل ... الموقرين / المحترمين

رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية

إستناداً على أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ وخاصة المادة (٦) المتعلقة بإدارة الاستثمارات الحكومية والرقابة على الأموال الحكومية وإجراءات ترشيد الإنفاق العام، وإلى المادة رقم (٢٠) من قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ التي حددت الجهات الخاضعة للرقابة.

وفي إطار الجهود والإجراءات الحكومية الرامية إلى مواجهة التداعيات الناجمة عن تدني أسعار النفط العالمية وبهدف التخفيف من انعكاسات ذلك على الوضع المالي وعلى الخزينة العامة للدولة، وإنسجاماً مع التوجهات العامة

للدولة في هذا الشأن ، فإن وزارة المالية ترحو من كافة الهيئات والمؤسسات والشركات التي تملكها الحكومة بالكامل أو تساهم فيها بنسبة تزيد على ٤٠٪ عدم صرف أية مكافآت للموظفين في الوقت الحالي وذلك حتى إشعار آخر .

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ٢٨ / ٢ / ١٤٣٧هـ

الموافق : ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥م